الولايات المتحدة الأميركية لحماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وسكانها»، وأضاف البيان «إن مهمة الوحدات الاميركية والفرنسية والايطالية انحصرت اساساً في ضمان حماية المخيمات حتى يتمكن المقاتلون من الرحيل، والعدوان الحالي ينسف كل الاتفاقات وكل الضمانات (**المصدر نفسه**، ١٧/٩/١٩٨٢). ويوم ١٨ أيلول عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا طارئاً في دمشق لمناقشة الأحداث الخطيرة التي تشهدها بيروت الغربية في أعقاب مجزرة المخيمات. وأصدرت بيانا حملت فيه المسؤولية الكاملة المادية والمعنوية عن هذه المجازر للولايات المتحدة التي ضمنت بتعهد مكتوب من خلال مبعوثها فيليب حبيب عدم دخول القوات الاسرائيلية بيروت الغربية بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين منها. وطالب البيان بما يلي:

أولاً — ان يقوم مجلس الأمن الدولي بفرض العقوبات على اسرائيل حسب البند السابع من الميثاق، وطردها من الأمم المتحدة، لمخالفتها المواثيق الدولية، واقترافها جرائم الحرب البشعة هذه.

ثانياً — أن تقوم الولايات المتحدة، بسحب القوات الاسرائيلية الغازية من بيروت الغربية ومن لبنان ككل فوراً، طبقا لقرارات مجلس الأمن المتتالية.

ثالثاً — أن تقوم الدول الثلاث، باعادة القوات المتعددة الجنسية فورا، لتبقى حتى يتحقق الانسحاب الاسرائيلي الشامل (**فلسطين الثورة**، العدد ٤٢٦، ٢/١٠/١٩٨٢، ص ١٧).

وعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم ١٩ أيلول عام ١٩٨٢ اجتماعا غير عادي في دمشق، وأصدر بيانا ختامياً جاء فيه «في البداية استمع المجلس لتقرير مفصل عن المذبحة الهمجية التي تعرض لها المدنيون الأبرياء في المخيمات الفلسطينية في بيروت الغربية، من قبل قوات الغزو الصهيوني وحلفائها.. وان المجلس المركزي الفلسطيني، إذ يؤكد مسؤولية قوات الغزو الصهيوني عن هذه المجازر الرهيبة، ويعتبرها استمرارا لسياسة الابادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، التي ينتهجها حكام اسرائيل، النازيون الجدد، منذ مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨ حتى مذبحة بيروت عام ١٩٨٢، مرورا بمجازر قبيه وكفر قاسم وخانيونس ورفح. ويرى المجلس ان قيام هذه المجازر في ظل الجيش اللبناني، وبعد ان تسلم مسؤولياته في بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية، في اعقاب رحيل القوات المتعددة الجنسية، يضع جزء أساسياً من مسؤولية هذه الجرائم على عاتق الجيش اللبناني. كما ان المجلس لا يخلي من المسؤولية القوات المتعددةالجنسية لأنها لم تتقيد بمهمتها المتفق عليها وبالضمانات التي اعطتها قبل رحيل القوات الفلسطينية عن بيروت، بل انسحبت قبل الموعد المحدد لها». (**المصدر نفسه**).

ودعت م.ت.ف. الى عقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب، عقد في تونس، يوم ٢١/٩/١٩٨٢، للبحث في المذابح التي تعرض لها الفلسطينيون في مخيمي صبرا وشاتيلا. وحضر الاجتماع احد عشر وزير خارجية وممثلون لباقي الدول العربية. ونسبت وكالة «فرانس برس» الى مصدر موثوق قوله ان رئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي طلب في الجلسة المغلقة للمؤتمر سحب السفراء العرب من واشنطن، وفرض عقوبات اقتصادية ضد الولايات المتحدة الاميركية لمساندتها العدوان الاسرائيلي، ضمنها تخفيض انتاج النفط. كما دعا الى إصدار قرار بمقاطعة السلع الاميركية في البلاد العربية (**السفير**، ٢٢/١٠/١٩٨٢).

وبانسحاب قوات الغزو الصهيوني من بيروت الغربية تحت ضغط الرأي العام العالمي، وبعودة القوات المتعددة الجنسية اليها، وانتشارها في منطقة المخيمات بجانب الجيش اللبناني، لم تتوقف حملات المضايقة لسكان المخيمات الفلسطينية. وهذا ما دعا رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات الى توجيه نداء الى الملوك والرؤساء العرب طالبهم فيه بالتدخل لوقف الممارسات ضد المخيمات. ومما جاء في النداء «... وإنني انطلاقاً من مسؤوليتي تجاه جماهير شعبنا المناضل الذي عانى ويعاني بما فيه الكفاية من العدو الصهيوني، أكرر الرجاء والمناشدة لكل القادة العرب لوضع حد لهذا الجحيم الذي يعيشه شعبنا المناضل في ظل الظروف الصعبة. وإنني لا زلت آمل في العهد اللبناني الجديد الذي يريد اعادة بناء لبنان الجديد، ان يكون هذا البناء على أسس أخوية بعيدة عن مثل هذه الأعمال الانتقامية والممارسات